

عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 67 / 16 شباط 2016



جبهة تل كردي على أطراف مدينة دوما
عدسة رامي الشامي

3ayn-almadina.com

facebook.com/3aynAlmadina



سورية في مهب الأمم

تتسارع الأحداث السورية ويتعقد مشهد البلاد يوماً فيوم، ولا سيما إثر التدخل العسكري الروسي ومفاعيله على الساحة الداخلية بسبب اتباعه سياسة الأرض المحروقة واستهداف البنية التحتية للمناطق المحررة، وما نتج عن ذلك من ردود فعل إقليمية ودولية متصاعدة، رغم أنها ما زالت دون المستوى المطلوب طبعاً. ولكن موجة التملل العالمي هذه، والتي وصلت إلى حدّ تلويح السعودية وتركيا بالتدخل البري، بالتحالف مع بعض الدول ودون غطاء من الأمم المتحدة أو حلف الناتو؛ تدل على ان الغليان في المنطقة وصل إلى حدّ يهدّد بانفجارها بالفعل لا مجازاً. ولا شك أن لجم الإدارة الأوبامية تملل الدولتين وحقنهما لم يكن دون وعودٍ بضغوطٍ أمريكيةٍ جادةٍ هذه المرة على روسيا، رأس محور الشرّ الجديد الذي أعمل أنيابه في سورية بغطاءٍ هزيلٍ من بشار الأسد.

وبنظرةٍ متفائلةٍ قد يعني ما سبق أننا قد تجاوزنا الأسوأ؛ جرّب النظام كلّ قواه الذاتية واستنزف حاضنة مؤيديه بشرياً حدّ الإنهاك، ثم استعان بميليشياتٍ طائفيةٍ بدأت بحزب الله وانتهت بالحرس الثوري الإيراني، وأخيراً رهن قراره ومصيره للروس الذين لن يتورّعوا عن المقايضة به في صفقةٍ أوسع، ولم يستطع تحقيق مكاسبٍ جديةٍ على الأرض السورية التي بات يحكم أقلها، ولا تسويق نفسه بوصفه صمام الأمان ضدّ الفوضى، بل بان بوضوح أنه منبعها، بما فيها داعش.

إذن، قد نشهد في القريب غير العاجل مساراً دولياً يمشي بثباتٍ باتجاه تغيير النظام، رغم أن هذا لن يعني -على الأرجح- وصول الثورة إلى غاياتها الكاملة بمجرد هذا التغيير. ومن هنا عليها أن تجدّد طاقتها ما أمكن، وأن تستعدّ لطرقٍ متعرجةٍ لا ينفع معها نفاذ الصبر والاستعجال، ولكنها لن تكون داميةً ومريعةً كحال السنوات السابقة.

أما إن خاب هذا الأمل فتورتنا اليتيمة مستمرة... حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

- 5 شبح الحصار يُخيم على مدينة حلب من جديد
7-6 سوق العمل في الميادين.. قبلةً موقوتةً في ظلّ «داعش»
9 في «مزاد» الشميطية: لا يسلم أفقر الباعة من زكاة «داعش»
11-10 جيش الأسد المورد الأول للخبرة «داعش» وسلاحها في سورية
13-12 شاهد على محاكم الأسد... «الميدانية والإرهاب»
14 قذائف الأسد دمّرت مصانع الشيخ نجار ولصوصه بمنعون تشغيلها
16 المشروع الإيراني أكبر من كل الطوائف في سورية
18 روسيا والثورة السورية.. من دعم القاتل إلى شريك في القتل



القضية السورية...

بين فرضيتي التهدئة والتصعيد المفتوح

■ هيئة التحرير

على وقع مجازر العدوان الروسي وتقدم الميليشيات الطائفية في ريف حلب الشمالي، فشلت جولة «مؤتمر» جنيف 3 في تحقيق أضعف إيمان خطوات الحل السياسي التي رسمها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 وخارطة طريق فيينا. لتعود الكرة مجدداً إلى ملعب القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الملف السوري، على ضوء وضوح النوايا الروسية الإيرانية. كما ارتفعت حدة تصريحات المعسكر السعودي التركي، وسط تكهنات عن قرب تدخل عسكري للدولتين تحت غطاء التحالف الإسلامي الذي أنشأته الرياض مؤخراً، دون أن يتوقف الحراك الدبلوماسي الدولي العالق بين تنفيذ مقررات المؤتمرات وبين ترجمتها وفق المصالح والرؤى الدولية.

التهدئة وإيصال المساعدات الإنسانية

بعد أن أعلن المبعوث الدولي للسلام، ستيفان ديستورا، انتهاء جولة جنيف «التحضيرية» مطلع الشهر الحالي، توجهت الأنظار إلى مدينة ميونخ حيث عقد وزراء خارجية الدول الكبرى والإقليمية اجتماعات مؤتمر «مجموعة الدعم الدولي لسوريا»، والتي خلصت إلى تبني المجتمعين خطة تسريع إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، وإيقاف «أعمال العنف» بحلول 19 من شباط الجاري، على أن لا يشمل ذلك الهجمات ضد المنظمات الإرهابية كداعش والنصرة، وفق ما جاء في المؤتمر الصحفي الختامي الذي عقده وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مع نظيره الروسي سيرغي لافروف. وفي حين لم تنص نتائج المؤتمر على إلزام

الطرف الروسي بتطبيق وقف عمليات القصف الممنهج ضد المناطق المحررة، إلا أن التراجيح صبت في اتجاه ميل روسي إلى تخفيف معدل الغارات الجوية التي وصل عددها إلى نحو 2000 غارة خلال 15 يوماً، وذلك بعد الانتقادات العديدة التي وجهت لموسكو، والتي جاء أحدها على لسان الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي طلب من نظيره الروسي فلاديمير بوتين وقف الضربات التي تشنها الطائرات الروسية على مناطق «المعارضة المعتدلة» وفق تعبيره. وإن صحت هذه الفرضية فإنها تعني أن موسكو تسعى بدورها إلى الظهور بمظهر الحريص على تنفيذ القرارات الدولية والمشاركة في الحل السياسي، وقطع الطريق على تلويح الرياض وأنقرة بالتدخل العسكري، الذي قال رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيدف إنه قد يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة.

مؤشرات للتصعيد

في بيان له، اكتشف وزير الخارجية الأمريكي «أن الهجمات المستمرة لقوات الحكومة السورية، بدعم من ضربات جوية روسية، ضد مناطق تسيطر عليها قوات المعارضة تشير إلى سعيها إلى حل عسكري وليس حلاً سياسياً للصراع في سورية». وعلى الطرف الآخر سرعان ما ترجمت العربية السعودية تصريحاتها حول التدخل العسكري في سوريا بنشر قاذفات ومقاتلات حربية في قاعدة إنجريك التركية، بعد أن سبق لوزارة الدفاع الروسية أن أعلنت عن رصدها تحركات عسكرية تركية مكثفة في المناطق الحدودية لسوريا.

وبالرغم من ذلك لا تزال النداءات السعودية التركية، التي تطالب بإنشاء منطقة عازلة، مرتبطة بالتطورات السياسية الدولية. إذ خرجت تصريحات وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، لتؤكد على رغبة بلاده في التدخل للقضاء على تنظيم داعش، ضمن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، التي لم تظهر أي نوايا جدية لتغيير موقفها حتى الآن. إلا أن الإصرار الروسي على عدم الاعتراف بالمصالح السعودية والتركية في سوريا قد يدفع الدولتين إلى ممارسة المزيد من الضغوط السياسية على الدول الكبرى لأخذ هذه القضية في الاعتبار. فعلى الجانب السعودي يشكل أي تقدم لحلف النظام تقدماً للنموذج الإيراني، وهو ما تعدّه الرياض أمراً لا يمكن تمييزه، تضاف إلى ذلك رعاية السعودية لهيئة العليا للتفاوض، فضلاً عن إيمان السعوديين بأن الإطاحة بالأسد هي السبيل الوحيد للقضاء على داعش، كما صرح الجبير من ميونخ. أما في ما يخص الجانب التركي فلا تخلو الصورة من التعقيدات، خاصة مع تمدد نفوذ «قوات سوريا الديمقراطية»، التي يشكل الPYD عمودها الفقري، إلى المناطق الحدودية مع تركيا، يضاف إلى ذلك قطع طرق إمداد الكتائب الثورية من الحدود التركية، والحسابات الإستراتيجية مع روسيا، وقضية اللاجئين السوريين على الأراضي التركية.

ومن خلال ما سبق، قد تدفع هذه التطورات الوضع إلى المزيد من التصعيد الميداني، على ضوء عدم الرغبة الروسية في الاقتناع بأن الحل العسكري لن يؤدي بنتائج تعيد الأسد إلى ما كان عليه.

نحو توحيد فصائل الشمال

معاذ الطلب



في محاولة لتوحيد الفصائل المعارضة في الشمال الحلي تحت راية الثورة نتيجة الهجمة الشرسة متعددة المحاور، أطلق ناشطون سوريون في تركيا وبلدان أخرى مبادرة تحت اسم «مبادرة شباب الثورة نحو مشروع وطني جامع»، تهدف إلى الحشد والمناصرة لمشروع تجميع الفصائل وتشكيل جيش جبهة الشمال بقيادة واحدة، بغاية اعتماد هذه المبادرة والتوقيع عليها من قبل الفعاليات المدنية الثورية، لتطرح في ما بعد على ثوار الداخل كنوع من الدعم المعنوي، فيما يقتصر دور الناشطين على الدعم الإعلامي للتشكيل المقترح.

واستكمالاً لهذا الدور اجتمع ممثلون عن تيارات وأحزاب سياسية، وناشطون حقوقيون، وشخصيات من المجتمع المدني، وأفراد مستقلون، لتداول المبادرة والتوافق على صيغتها النهائية والتوقيع عليها، بحضور ممثلين عن بعض الفصائل العسكرية (تجمع فاستقم كما أمرت، حركة نور الدين الزنكي، كتائب الصفوة الإسلامية، المجلس العسكري، لواء السلطان مراد).

عقد الاجتماع في الثاني عشر من هذا الشهر في مقر الكتلة الوطنية

وشخص العكيدي «الحالة المرضية التي أصيبت بها الثورة، ملقياً اللوم كله على الثوار، دون أن يتطرق وقبله الشيخ- إلى دور الدول الإقليمية والصديقة، وتجاهل سؤال «عين المدينة» عن دور الدول في واقع الثورة السورية اليوم.

وشارك في المداخلات ياسر اليوسف، عضو المكتب السياسي لحركة نور الدين الزنكي، الذي أعلن موافقته على المبادرة التي وصفها بالجيدة التي ترمي إلى وحدة الفصائل ضمن هيكل تنظيمي وإداري واحد.

انتهى الاجتماع بتوقيع 69/ شخصيةً وجهت ثوريةً على المبادرة، وإعلانها على الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي، وإيصالها إلى الفصائل في الداخل وإلى رياض حجاب المنسق العام للهيئة العليا للتفاوض. وتتوجه الجهود الآن إلى تجميع هذه المبادرات، وتشكيل قوة ضغط مدنية تدفع باتجاه التوحيد، وتأسيس هيئة أركان تحتضن جميع الثوار العسكريين.

الديمقراطية السورية بمدينة غازي عنتاب، ويقول مدير مكتبها في عنتاب سائد شخلة «إن الكتلة قدمت قاعة الاجتماع فقط دون أن يكون لها أي دور آخر، حفاظاً على خصوصية المبادرة كعمل ثوري ومن نبض الشارع».

وأدلى عدد من الضباط والشخصيات الثورية العسكرية برأيهم حول المبادرة، فتحدث العميد مصطفى الشيخ عبر السكايب عن الأزمات التي تمر بها الثورة وانحراف مسارها باتجاهات تخدم النظام وحلفاءه، مفسراً ذلك ب«الجهل وأسلمة الحراك»، وشدد على وجوب إصلاح هذا الواقع الذي سيوصل السوريين إلى نتائج أكثر كارثية إذا ما استمر على حاله. وقال العقيد عبد الجبار العكيدي، الرئيس السابق للمجلس العسكري بحلب، إنه أطلق مع مجموعات أخرى مبادرة شبيهة، وإنهم يسعون إلى تشكيل مؤسسة عسكرية منذ بضعة أشهر، تحمل اسم الجبهة الشمالية كذلك، ووضعوا لها هيكلية ونظاماً داخلياً، وتضم فصائل حلب وإدلب.

المعلمون السوريون في مؤتمر نقابي أنطاليا



اليوم، إنجازات هامة لصالح المعلمين في تركيا، وصارت أحد أبرز المدافعين عن حقوقهم. وبلغ عدد المنتسبين إليها أكثر من (400) ألف معلم ومعلمة. ويحظى الرئيس الحالي علي إيلتشين لها بشعبية كبيرة في أوساط المعلمين الأتراك.

من أكبر نقابات المعلمين التركية بالنقابة السورية. ويتيح الاتفاق الموقع مع النقابة التركية فرصاً كبيرة في تمكين الصلات مع الجسم النقابي التعليمي في تركيا ومع وزارة التعليم التركية. كما تسهم العلاقة مع النقابة التركية في تطوير واقع العمل التعليمي للراغبين السوريين في تركيا وفي الداخل المحرر أيضاً، وكذلك في الدفاع عن المعلمين وتحسين ظروف عيشهم والتصدي للمشكلات التي يواجهونها في مدارسهم. تأسست نقابة «إيتيم بير سان» قبل 24 عاماً. وحقت، منذ تأسيسها وحتى

بدعوة من نقابة «إيتيم بير سان» التركية للتربية والتعليم، شاركت النقابة السورية العامة للمعلمين في المؤتمر السنوي العاشر للنقابة التركية الذي عقد في مدينة أنطاليا أيام (12-13-14) من هذا الشهر. وخلال المؤتمر وقعت نقابة «إيتيم بير سان» مع نقابة المعلمين السورية اتفاقية تعاون لمدة خمس سنوات في جوانب عدة أبرزها تقديم الخبرات الاستشارية وتبادل البعثات والوفود، إضافة إلى «تدريب وتكوين الخبراء». وتعد دعوة النقابة السورية العامة للمعلمين إلى هذا المؤتمر، إلى جانب (16) نقابةً مثلت (16) دولاً، اعترافاً

شبح الحصار يُخيم على مدينة حلب من جديد وناشطوها يسعون إلى محاربتة بالتوحد

أحمد أبو زيد

تغيّرات مفاجئة في خريطة القوى، وانهيائاً سريعاً لدفاعات فصائل الثورة المقاتلة في ريف حلب الشمالي أمام ضربات برية وجوية أدت إلى خسارتهم أجزاء واسعة من مناطق نفوذهم لحساب قوات النظام وميليشياته الطائفية من جهة، ولحساب فصائل «جيش الثوار» التابع لتحالف «قوات سوريا الديمقراطية» المدعوم من الولايات المتحدة الأميركية، من جهة أخرى.

إحدى الفصائل المشاركة في هذه القوة، في تصريح خاص لـ«عين المدينة»، أن تشكيل القوة المركزية يأتي كخطوة أولى نحو التوحد الذي تقتضيه المرحلة الحرجة التي تمر بها حلب وريفها الشمالي. وأضاف النقيب عبد السلام عبد الرزاق: «تهدف خطتنا الآن إلى توجيه ضربات قوية ومركزة ومفاجئة لقوات النظام وميليشياته في كل مكان. ستسعون قريباً إن شاء الله أخباراً جيدة، وستثبت الأيام القليلة القادمة ذلك». وتابع عبد الرزاق: «نحن، في حركة نور الدين الزنكي، نرحب وندعم أي جهد يصب في مصلحة الثورة السورية ويؤدي إلى انعكاسات جيدة على الأرض. ونرى أن خطوة تشكيل القوة المركزية بقيادة الأخ أبو جابر هي أولى الخطوات في طريق وحدة الصف، طالما أن هدفنا جميعاً هو إسقاط النظام المجرم وكف يده عن الشعب السوري الذي يفرق منذ سنين في دماء أبنائه التي يشارك في سفكها كل مجرمي العالم».

غرفة إدارة أزمة

بدوره أنشأ «مجلس مدينة حلب الحرة» غرفة خاصة لإدارة الأزمة ضمت عدداً من الناشطين الفاعلين والفصائل العسكرية والهيئات القضائية وشرطة حلب الحرة، بهدف ترشيد الاستهلاك وحماية المواطنين من الابتزاز ومنع الاحتكار.

وقال رئيس المجلس المحلي لمدينة حلب، المهندس بريتا حاجي حسن، في تصريح لمراسل «عين المدينة»، إن المجلس والشرطة السورية الحرة والمحكمة الشرعية اتفقوا على عدة قرارات صارمة بهدف المحافظة على مخزون المدينة من المواد الغذائية والمحروقات لضمان توافرها في الأسواق بالسعر الطبيعي، وتوعدوا كل مخالف لتلك القرارات بالمساءلة القانونية وفرض عقوبات على من تسول له نفسه المتاجرة بمحنة الحلبيين». وأشار حاجي حسن إلى أن المجلس بدأ مؤخراً بتيسير دوريات مراقبة تموينية مشتركة، بالتعاون مع الشرطة السورية الحرة، بهدف ضبط أسعار المواد الغذائية في الأسواق ومراقبتها وملاحقة المحتكرين والمخالفين وفق آلية عمل أعدتها المجلس بالتعاون مع اختصاصيين.

وتابع رئيس المجلس: «كما قمنا بنقل كافة محتويات مستودعات القمح التي قدمتها لنا وحدة تنسيق الدعم من ريف حلب الغربي إلى داخل مدينة حلب، وذلك لضمان استمرار عمل الأفران في حال وقع الحصار لا قدر الله. وعملنا على شراء كمية من مادة المازوت بكل ميزانية المجلس، إلا أن ما اشتريناه لن يكفي طويلاً، فحاجتنا الشهرية تصل إلى 872000 لتر لتشغيل آليات المشاي وآليات الدفاع المدني والإسعاف والأفران. كما أن الأفران تستهلك يومياً 140 طناً من الطحين لتأمين الخبز لقراية 400 ألف نسمة موجودين في حلب حتى الآن».

التطورات الميدانية التي شهدتها المحافظة خلال أقل من 15 يوماً أعادت إلى نفوس سكان الأحياء المحررة من مدينة حلب تخوفاتهم من شبح الحصار الذي أصبح أقرب من أي وقت مضى. الأمر الذي دفع ناشطي المدينة، بمختلف مجالات عملهم، إلى سباق الزمن بهدف توحيد صفوفهم تحضيراً لأسوأ الاحتمالات التي قد تمر بها مدينتهم، وتأمين مخزون احتياطي من المواد الغذائية والقمح والمحروقات يكفي السكان لأطول فترة ممكنة.



أحد أسواق حلب المحررة. خاص

«ثوار حلب» كيانٌ ثوريّ موحد

في 13 من الشهر الجاري أعلن معظم الناشطين في مختلف المجالات داخل المدينة عن تشكيل كيانٍ ثوريّ موحدٍ يضم العاملين في أغلبية الكيانات والتجمعات. وانتخب «ثوار حلب» سبعة أشخاص منهم كلفوا بمهمة إعداد نظام داخلي للكيان الموحد وهيكلية إدارية له. وقال الناشط عبد الحميد البكري، في تصريح خاص لـ«عين المدينة»: «ثوار حلب هو تشكيل يضم كافة ثوار المدينة بصفاتهم الشخصية ودون مسميات اعتبارية، بهدف جمع كلمة الثوار والعسكر والمدنيين في بوتقة واحدة. إن المرحلة التي تمر بها حلب وريفها تفرض على الجميع تقديم التنازلات والتخلي عن المسميات في سبيل الحفاظ على الثورة التي لا يمكن أن تستمر إلا بتوحد الجميع».

قوة مركزية موحدة

وفي ذات السياق اتفقت الفصائل العسكرية العاملة في حلب وريفها على تشكيل قوة مركزية موحدة تضم معظم الفصائل التي قدمت «البيعة» لقائد حركة أحرار الشام الإسلامية السابق، المهندس هاشم الشيخ (أبو جابر)، على أن يكون قائدها في القتال دون أن تتخلى عن مسمياتها وراياتها.

وأكد الناطق الرسمي باسم حركة «نور الدين الزنكي»،



سوق العمل في الميادين (2 من 2)

قنبلة موقوتة في ظل تنظيم الدولة

علي خطاب

تحوي مدينة الميادين، التي حددها تنظيم الدولة الإسلامية عاصمةً إداريةً لمحافظة دير الزور (ولاية الخير)، نازحين من دير الزور وحلب وادلب وحمص وغيرها. ونظرياً يعدّ سوق المدينة والعمل لدى التنظيم مصدر الرزق للوحيدين للسكان حالياً. ورغم الارتفاع النسبي لأجور العاملين مع التنظيم إلا أنه لم يجد ضالته بين الأهالي.

المختصين، ولكنه راح يوجّه تلك الإعلانات إلى الخارج في الفترة الأخيرة طلباً للمهاجرين، ما قد يدل على ضعف إقبال الأهالي مؤخراً على العمل معه، وقلّة خبراتهم من جهةٍ أخرى. ليبقى العمل العسكري هو الباب المفتوح للجميع، بل يعمل التنظيم على الدفع إليه بالتضييق على الشباب وإجبارهم على حضور الدورات الشرعية لأكثر من مرّة بحجج مختلفة.

بسبب تجاربه السابقة في أكثر من منطقة، يبدو حرص التنظيم على البقاء وخوفه من المقاومة المستقبلية هما ما دفعه إلى فرض حزم من الإجراءات الأمنية الاستباقية تسمح له بمراقبة التجمّعات السكانية الخاضعة له، والحرص على منعهم من الاتصال بقوى خارجية أو إعادة تنظيم صفوفهم خارج بنيتهم (الولاء والبراء-المحبة والكراهة) التي يفترضها ويجعلها أساساً للمواطنة. ويعتمد في ذلك، بشكل أساسي، على شبكات صغيرة من الجواسيس (المؤمنين أو «الرّضاد» بحسب بعض الأمراء). فرض تطبيق هذه الإجراءات حياةً عامةً جديدةً يتأقلم معها عناصر التنظيم بسهولة أكبر من غيرهم، مما يسمح لهم بخوض غمارها وتقادي مصاعبها، الأمر الذي يمهّد لحصر الأرباح من التنظيم بعناصره في ظل المحسوبية-المقبولة في البيئة المحلية وفي قانون التنظيم على حد سواء- ويجعل من تهرب المقرّبين منه عن أداء المستحقات المفروضة (الزكاة) والاستئثار بالفوائد أمراً يتحدّث عنه جميع الأهالي اليوم.

العمل لدى التنظيم

اعتمد التنظيم في تسيير الشؤون المحلية، وعلى أكثر من مستوى، على موظفي الحكومة السابقين والحاليين وكوادر المجالس المحلية سابقاً. لكنه راح يعتمد على المتطوعين وعمال السخرة من المعتقلين من أبناء الميادين، أو زوّارها الصباحيين من أبناء ريفها، بعد التسرب التدريجي للكثير من إداريي وفنيي وعمال القطاع العام نحو تركيا، بسبب إساءة معاملتهم وتهميشهم والتضييق عليهم، بحسب ما أفاد بعضهم. الأمر الذي لم يسمح به التنظيم في حالة موظفي النفط الحكوميين، فهو يمنحهم وضعاً خاصاً بحد أدنى من الرقابة، رغم أنه يمنع باقي الموظفين من التوجّه إلى مناطق سيطرة النظام لتقاضي رواتبهم.

لمس التنظيم فقر الجماعات العشائرية المحلية التي احتوتها بالكوادر العلمية والمهنية، ما دفعه إلى نشر الإعلانات المتكررة عن حاجته إلى موظفين باختصاصات متنوعة (الطبي والإداري والمكتبي والحرّفي..). وقد استجاب البعض في الميادين لتلك الدعوات، بسبب عدم اشتراط البيعة عليهم من جهة، ولخسارة الكثيرين سبل عيشهم السابقة، خاصةً من النازحين الذين تعدّ مهنتهم رأس مالهم الوحيد، من جهةٍ أخرى.

وما زال التنظيم ينشر إعلاناته عن حاجته إلى

بالمناقسة المستمرة مع الانحسار الذي يشهده السوق. أنس (معلم بيتزا) كان يتقاضى 3000 ليرة حتى قبل شهر. وكان أخواه يعملان معه في المطعم، يتقاضى أحدهما 1750 ليرة والآخر 500، يعيلان بها العائلة. أما أنس فقد انفصل عن أهله بعد زواجه منذ سنة. واليوم لا يطمح أن يجد مكاناً يتقاضى فيه نفس أجره القديم، وهو يبحث عن عمل بعد إغلاق المطعم الذي كان يعمل فيه بعد أن اقتنع صاحبه أن السوق لن يتحسن بعد التدهور الذي يشهده منذ أشهر.



تصلب الصرف الصحي في الميادين

الصمام

في ظل توجيه التنظيم كل طاقاته نحو (المجهود الحربي)، وانسحاق عناصره خلف المكاسب الشخصية والعائلية أو العشائرية، وهروب الرساميل المستمر، وتحويل الكثير من المقاتلين أموالهم إلى الخارج؛ في ظل ذلك وغيره تبدو مدينة الميادين على حدود مجاعة وشيكة أو انتفاضة جياع. لكن الأمر ليس كذلك تماماً، فالمنظمات الإغاثية التي منعها التنظيم من العمل انصاعت ظاهرياً لقراراته وحلت نفسها إلا أن قسماً منها ما زال يعمل خفية في تقديم الإعانات المالية للعوائل المحتاجة، كما أن التحويلات المالية من العاملين في الخليج أو في دول الجوار لذويهم لم تتوقف، تضاف إليها مبالغ متواضعة بدأت تتسرب من اللاجئين في ألمانيا وغيرها، فضلاً عن حركة التنقل بين الميادين وريفها الأحسن حالاً بغرض التجارة أو البحث عن الخدمات والتواصل الاجتماعي، ثم مساعدات التنظيم المتقطعة (الزكاة) لمرات لم تصل حتى الآن إلى عدد أصابع اليد الواحدة؛ كل ذلك يأتي بمثابة تنفيس لضغط البطالة والعوز وشح الأجور.

في المقابل ينتصب شبح قسوة التنظيم أمام أعين الأهالي ليركهم ضحايا آثار الحرب والتعطش للسلطة وسوء الإدارة والتقدير. كما أنه يمنعهم من تنظيم صفوفهم بشكل سلمي، وبالتالي الانخراط في الحياة العامة خارج قوانينه وشروطه. ولذلك تبدو تجمعات العاطلين عن العمل ملتبسة أو ملتحمة بتلك الخارجية على رؤية التنظيم أو الأخلاق الاجتماعية، كمهربي الدخان وبائعيه أو لصوص الدراجات الهوائية الناشطين بشكل كبير في المدينة.

في أعين التنظيم المسيطر قد لا تنبئ أوضاع الميادين بالكثير، إلا أن أحاديث الأهالي اليومية تنتبأ بالفوضى العارمة التي ستعصف بمدينتهم عند أول شرارة.

بالمقابل، ما زال آخرون يعانون من تعقيدات الحياة الجديدة على أكثر من صعيد. يقول عابد (تاجر البسة رجالية): «يريدونا نسكر ونهج من هالبلد بأي طريقة، كل يوم يطلعونا موديل ممنوع نبيعه». ويقدر عابد تراجع مردود تجارته بـ80 في المئة بسبب الصعوبات التي تواجهه، من نوع منع بيع الكثير من أنواع الألبسة، وبالتالي تكديسها في المستودع، وكذلك الإجراءات التي يضطر إليها، كالتزكية والموافقة الخطية، عند الذهاب لشراء البضائع.

الأسعار

أسهمت عوامل عدة في انخفاض واستقرار جزئيين لأسعار المواد الغذائية منذ منتصف 2015، كتوقف إخراج الخضار الموسمية من ريف دير الزور باتجاه الحسكة والعراق بسبب المعارك وقتها، واستمرار نشاط حركة التجارة القادمة من تركيا عبر حلب في ما يخص المواد الغذائية المصنعة كالزيوت وغيرها. على أن ذلك لم يستمر طويلاً، بسبب انتهاء الخضروات الصيفية وقطع طريق حلب نتيجة المعارك الدائرة. ما انعكس على أسعار المواد ولكن باتجاهين مختلفين، فقد انخفضت أسعار المحروقات في العموم، باستثناء الغاز المنزلي (يتراوح سعر الأسطوانة بين 8000 و50011 ليرة سورية) والبنزين النظامي (الذي وصل سعره إلى 600 ليرة)، بينما يتراوح سعر البنزين المفروز بين 150 و200 ليرة (بياع البرميل، بحسب جودته، بـ33 ألف ليرة فصاعداً)، أما المازوت فيباع بـ80 ليرة تقريباً (البرميل بـ17 ألف ليرة)، والكاز بـ105 ليرة (البرميل بـ23 ألف ليرة).

في الجهة المقابلة بدأت أسعار المواد الغذائية بالارتفاع، واختفى بعضها من السوق لصعوبة إدخالها إلى الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم. فبحسب أحد تجار الجملة تخرج شاحنات الخضار من دمشق لتمرّ بمدينة الضمير (نقل النظام نقطة الجمارك من التنف إلى الضمير منذ منتصف 2015) حيث تفرض عليها نقطة الجمارك رسوما قدرها 400 ألف ليرة عن كل شاحنة، ثم تسلك طريق التنف لقلّة حواجز التنظيم فيه (بحسب أحد السائقين) لتصل إلى حصيبة في العراق ومنها إلى البوكمال فالميادين.

الأجور

لم تكن أجور العمال في مدينة الميادين تلتزم بحد أدنى. وكانت تبدأ من 150 ليرة يومياً (وأدنى من ذلك في بعض الحالات، كأجور الأطفال و«الحويسة»، وهم شغيلة ليس لهم عمل محدد يلتزمون بطلبات العمال الأكبر سناً أو الأكثر خبرة) مقابل عشر ساعات عمل تقريباً، تتفاوت بحسب المهنة وأحوال الطقس ومواسم الحصاد. وهي الظروف ذاتها التي تخضع لها ساعات العمل اليوم، بالإضافة إلى ظروف الحرب وإجراءات تنظيم الدولة من إخبار السوق على الإغلاق وقت الصلاة إلى فرض حظر التجول في فترات متقطعة.

وتبدأ الأجور اليوم من 450 ليرة تقريباً، أي ثلاثة أضعاف الأجر اليومي في السابق. وبالمقارنة مع سعر صرف الدولار اليوم يساوي أجر العامل 1.04 دولار، بينما كان يساوي 3.3 دولار في السابق. وبالقياص إلى سعر ربطة الخبز الذي يبدأ اليوم في الميادين بـ250 ليرة، أي أكثر من 16 ضعف سعرها القديم، يظهر إلى أي مدى وصلت الأحوال المعيشية في المدينة. ورغم أن أجور الصناع المهرة والمتخصصين بالأطعمة الغربية تتعدى 2500 ليرة يومياً إلا أنهم مهددون بفقدان أعمالهم

المراسد... جنود مدنيون ترفع لهم القبعات

مريم أحمد

«تعميم...تعميم...»، «انتباه يا إخوان مروحي براميل في أجواء المدينة باتجاه الشمال»، «الطيران المروحي نفذ. تحصن يا بطل»، «التنفيذ فوق الحارة الشمالية»، «انتبه يا كفرزيتا أنت على مسار السبخوي»، جمل لا تفارق الأسماع وتنبهات تطلقها المراسد الميدانية. بتلك العبارات يُحذّر سكان المناطق المحرّرة كي يهرعوا إلى الملاجئ البسيطة التي حفروها تحت الأرض.



المرصد رجب - خاص عين المدينة

لأهمية بعض المعلومات العسكرية، فيتناولونها ويعمّمونها دون تدقيق مما يتسبّب أحياناً في قتل أبرياء، عندما يستبقون الأحداث ويعلمون تحرير قريّة ما فيسارع أهلها إلى الذهاب إلى منازلهم للاطمئنان عليها فيفاجأون بأن جيش النظام لم يخرج منها، ويتورّط بعض الإعلاميين بتبني هذه المعلومات الخاطئة التي تنشرها المراسد دون التأكد منها. كما توجّج بعض المراسد الخطاب الطائفي وتزرع الكراهية لأنها لا تدرك أهمية الإعلام والرسالة التي تنشرها بين الناس.

ومن أكثر العقبات التي تعترض عمل المراسد عدم انتظام دعمها، وقدم التجهيزات مما يسهّل على قوات النظام التشويش عليها، وكذلك صعوبة تأمين الكهرباء. أما العقبة الأكبر في الفترة الأخيرة فهي عدم فهم ما تقوله محادثات الطيران الروسي، ولذلك بدأت بعض المراسد بالعمل على تدريب شباب على اللغة الروسية على أمل أن تصل أجهزة حديثة تلتقط مكالمات الطيران الروسي مع القاعدة لعلهم يخفّضون من أثر دخول هذا الطيران المعركة ضد الشعب السوري.

تتخذ المراسد من الأماكن المرتفعة مكاناً لها ليسهل التقاط الإشارات وإرسالها، ولسهولة مراقبة حركة الطيران بالعين المجردة. من على تلة مرتفعة في ريف إدلب حدثنا المرصد رجب قائلاً: «أستطيع مشاهدة الطائرة من مسافات بعيدة باستخدام المنظار، يساعدي على ذلك المكان المرتفع الذي أتخذه مكاناً لإقامتي. وصوتي يصل إلى الحدود التركية».

حرب كبيرة يخوضها السوريون باستخدام وسائل بدائية ليس فقط في مجال التواصل والإشارة بل في التجهيزات العسكرية، في ظلّ تخلي معظم أصدقاء الشعب السوري عمّن بقي من السوريين.

تستخدم المراسد أجهزة التقاط إشارة حصلت عليها عن طريق التهريب من دول الجوار أو من داعمي الثورة السورية. تعمل هذه الأجهزة على التقاط المكالمات التي يجريها الطيار مع القاعدة وبالتالي معرفة وجهة الطائرة في بعض الأحيان وهدفها. وفي الوقت نفسه يعمل المراسدون على تعميم المعلومات التي تردهم من أشخاص يعيشون قريباً من المطارات، ينقلون لهم -عبر قنوات خاصّة- معلومات عن الطائرات المقلعة أو الهابطة. وتقوم المراسد بتعميم المعلومات على المراسد الأخرى وعلى المواطنين. يقول أبو حمزة، العامل في المرصد 80 بريف حماة: «نترقب حركة الطيران منذ إقلاعه من المطار، ونعمّم ذلك على السكان. ونبقى متيقظين وحذرين ومتابعين للطائرة. ونعمّم، عبر الأجهزة اللاسلكية، مكانها والموقع الذي يتوقع استهدافه حتى لحظة تنفيذ الهدف. ثم نعمّم الطلب من فرق الدفاع المدني والإسعاف التوجّه إلى مكان الحادث إن اقتضى الأمر. ونطمئن المواطنين عند خلوّ الأجواء من الطيران ليخرجوا من ملاجئهم ويعودوا إلى حياتهم الطبيعية».

يقبل وجود هذه الشبكة -التي تنتظم شيئاً فشيئاً- عدد الضحايا المدنيين في المناطق المحرّرة، من خلال إرسال التحذيرات والتنبيهات عبر الأجهزة اللاسلكية التي تسمّى (بالقبضات). وهي وسيلة جديدة ناجحة في نقل المعلومات عن حركة الطيران وقوات النظام، وخاصّة أوقات إقلاع الطائرات. وبالتالي فإن دور القائمين على تلك المراسد لا يقل أهمية عن دور الثوار على جبهات القتال.

ولم تعد مهمة المراسد تقتصر على رصد حركة الطيران في الأجواء، بل عملت على اختراق مرصد النظام في المطارات وفي قواعد العسكرية والتشويش عليها. وأصبحت بعض المراسد مكاتب إعلامية لا تقتصر على شخص واحد بل تدار من عدد من المتطوعين للعمل على مدار اليوم، كثير منهم يعمل على توثيق القصف بدقة متناهية ويحتفظ بأرشيف للقصف في المناطق التي يغطونها ويصل إليها صوتهم.

وفي الآونة الأخيرة راحت بعض المراسد تبتّ نشرات إخبارية منتظمة ينتظرها الناس وتلقى رواجاً كبيراً بسبب استخدامها اللهجة المحكية المحلية، وبسبب انقطاع الكهرباء وصعوبة متابعة الأخبار عبر الوسائل الأخرى، بالإضافة إلى أن جهاز الاستقبال (القبضة) صار موجوداً في كل منزل ومفتوحاً بشكل دائم نظراً لأهميته في متابعة حركة الطيران. وصارت المراسد تعمّم أوقات الإفطار والسحور في رمضان، لأن الكثير من العائلات هجرت القرى والبلدات واستقرت في أماكن بعيدة عن التجمّعات. وتقوم بعض المراسد بالتعميم على المفقودات أو الأشياء التي يعثر عليها الناس.

ولكن للمراسد أخطاء كثيرة أيضاً. إذ يقوم بإدارتها وتشغيلها -على الغالب- رجال ليست لديهم أي ثقافة أو إدراك

في «مزاد» الشميطة:

لا يسلم أفقر الباعة من زكاة «داعش»

فهد السراوي

طرقٌ عديدةٌ يعرض بها الباعة بضائعهم في «المزاد» أو السوق على أطراف بلدة الشميطة غرب دير الزور: خيمٌ، عرباتٌ متحركةٌ أو ثابتة، هياكلٌ مختلطةٌ بين المعدن والبيتون والخشب، تؤدّي وظيفة احتلال موقعٍ والحفاظ على البضاعة وعرضها في آنٍ واحد.

الوجه الذي لم تعتد عليه بعد، إن حركة البيع ضعيفة جداً، مع ارتفاع ثمن البضاعة. ف«الباكية بخمسة وعشرين ألف، ويا يطلع منها عشرين سترة تنباع يا ما يطلع». تصمت المرأة وهي تتابع رجلاً في الخمسينات من عمره، بهيئة المنتمين إلى «داعش»، كان يقترّب من بسطتها حاملاً دفترًا كبيراً وبنديقية، قبل أن ينعطف باتجاهٍ آخر. ودون أن تصرّح بالمقصود من دعائها «الله عالظالم» تعود إلى مجادلة الزبون والشكوى من قلّة العائد من هذا «التعب ووجع الراس»، متذكّرةً، حسبما تشرح لنا بما يشبه الهمس، مبلغ «عشرين ألف ليرة دفعتها زكاة لابن هالحرام اللي مرّ توّاً من هين، أبو الحسن الشامي». وهو الاسم الجديد الذي اتخذته بائع أسطوانات غاز من قرية الخريطة المجاورة بعد انضمامه إلى داعش قبل سبعة أشهر، ترقى خلالها بسرعة من عنصر على الحواجز إلى جابي الزكاة الأوّل في قرية «الشامية» من الريف الغربي لدير الزور، بعد خضوعه لدورة إعداد سريعة.

تفرض الزكاة على الباعة حسب التقدير المزاجي لأبو الحسن. إذ لا توجد لدى الكثيرين منهم دفاتر حسابات أو فواتير يدافعون بها عن أنفسهم حين يقرّر، بعد نظرة سريعة على المعروضات: «راس مالك مليون ونص... عليك سبعة وثلاثين ألف وخمسمائة ليرة زكاة. هذا الوصل، تروح تدفعها بمعدان».

في هذا السوق المغبرّ يمكن الحصول على أي شيء تقريباً: أدوات كهربائية، خضار، غذائيات، ألبسة مستعملة وجديدة، قطع غيار سيارات، أسمدة وأدوية زراعية، مواش، أعلاف. ومثل كل مكان في المناطق الخاضعة لسيطرة «داعش» يبرز الحضور الطاغي للتنظيم في تفيد الرجال والنساء بالزي والهيئة وقواعد السلوك التي فرضها. وتضفي الكلمات والعبارات العربية الفصحى التي تُسمع من المهاجرين، وغيرهم من «الدواعش» السوريين، أجواءً مفتعلةً تذكّر بالمسلسلات التلفزيونية التاريخية. كما تحيل إلى الدراما أيضاً طريقة التشهير بالمتهمين، مثل صلبهم على أعمدة الكهرباء، أو وضعهم في أقفاص والتجوّل بهم بالسيارات، إضافةً إلى مشاهد الجثث التي تقطع رؤوسها في مكانٍ آخر ثم تعلق في السوق ليومٍ أو يومين.

نشأ السوق صيف عام 2012، بعد تعذّر الوصول إلى مدينة دير الزور بسبب الحرب، وشهد ازدهاراً لافتاً في عهد سيطرة الجيش الحرّ. ومع احتلال «داعش» المحافظة أدى احتكار التنظيم واردة أبار النفط إلى خروج كتلة مالية ضخمة من دورة اقتصاد المحافظة. كما كان منع «داعش» عشرات آلاف الموظفين الحكوميين من استلام رواتبهم الشهرية، بمنعهم من دخول الأجزاء الواقعة تحت سيطرة النظام في مدينة دير الزور، سبباً إضافياً في انهيار القدرة الشرائية للسكان، لتتراجع الحركة في سوق الشميطة كما في باقي أسواق دير الزور. ثم لتكتمل غارات الطائرات الروسية، التي استهدفت السوق وجواره مرّات عدة، فتؤدّي إلى تراجع إضافي لحركة البيع والشراء. لكن، ورغم ذلك، ما زال «مزاد الشميطة» هو السوق الأهم لعشرات القرى والبلدات في ريف دير الزور الغربي. ليست التجارة هي المهنة الأصلية لمعظم الباعة في هذا السوق. فخليل، الذي يسمّن الخراف ثم يبيعه، كان معلم مدرسة. وعلي، بائع البذار والأدوية، كان مهندساً زراعياً متنوّع الدخل بين الوظيفة الحكومية وزراعة الأرض. لكنه اليوم خسر الوظيفة وتوقف عن الزراعة بسبب التكاليف الباهظة، واضطرّ إلى جرّ عربةٍ وراء دراجته النارية في طريق ذهابه وعودته إلى السوق. فيما يتذكّر الحمّال المتذمّر صالح مهنته السابقة في صيانة الأجهزة الكهربائية، إذ لم يعد أحدٌ يهتم بإصلاح الغسالة أو البراد مع الانقطاع الدائم للكهرباء. ويبدو الباعة الجوالون من الأطفال الأقلّ تدمراً من الجميع، فالركض وراء بعضهم طوال النهار، والفرجة على سيارات «داعش» وعناصرها، وبيع بعض قطع البسكويت أو المحارم أو البطاريات مقابل يومية (200-100) ليرة ليس عملاً مزعجاً لهم على أي حال.

تقول بائعة ملابس مستعملة عجوز، من وراء غطاء



جيش الأسد المورد الأول لذخيرة «داعش» وسلاحها في سورية (80) مليون دولار تكاليف صفقة واحدة من صفقات التنظيم

تقرير خاص

رغم حروبه على جبهاتٍ عدّة، خلال عامين من بروزه كقوةٍ رئيسيةٍ في خارطة الصراع في سورية، لم يعانِ تنظيم «داعش» من نقصٍ في السلاح والذخيرة بشكلٍ عام. يرجع ذلك إلى الغنائم التي حازها في بعض انتصاراته، وإلى موارده المالية الهائلة التي جعلته الزبون المفضل لتجار السلاح.



من غنائم داعش في تدمر

مكاتب التسليح

تعدّ مكاتب التسليح جزءاً من الأجسام العسكرية في كل «ولاية»، وتتبع لأمرائها العسكريين. وقد ترك لهذه المكاتب قدرٌ من الحرية والاستقلال في عملها، مع درجةٍ عاليةٍ من التكافل في ما بينها، وخاصةً في الحالات الطارئة حين يعجز مكتب تسليح ما عن تأمين ما يلزم لولايته. وتحدّد الوظائف الأساسية لهذه المكاتب بما يلي:

- 1- تأمين إمدادٍ مستمرٍّ من الذخيرة يغطّي احتياجات جيش الولاية، وذلك عبر شرائها من التجار المرخص لهم بالعمل.

- 2- جمع وإحصاء غنائم الذخيرة والسلاح التي يحرزها التنظيم في معاركه، وتوزيع نسبة الخمس من القيمة المالية التقديرية لهذه الغنائم على المقاتلين الذين شاركوا في المعركة.
- 3- إمداد المقاتلين بالذخيرة أثناء المعارك، وذلك عبر سرايا التخزين في الفرق المؤلّفة لجيش الولاية.

وبعد الشهر الثامن من العام الفائت ظهر تنظيمٌ جديدٌ لعمل جهاز تسليح «داعش»، إذ ربطت مكاتب تسليح الولايات في سوريا بمكتب مركزي في مدينة الرقة، اضطلع بجزءٍ من عمل المكاتب الفرعية التي مُنعت الآن من العمل مباشرةً مع التجار، وحُصرت الصفقات معهم بالمكتب الرئيسي. ولم تعرف أسباب هذا التغيير، لكن قد يكون تباين أسعار الشراء التي تعرضها كل ولايةٍ عن الأخرى، وتفضيل بعض التجار بيع ولايةٍ بعينها، هما السبب وراءه.

بين سوريا والعراق

منذ صيف 2014، موسم انتصارات «داعش»، صارت شحنات الذخيرة والسلاح تتحرّك باتجاه واحدٍ من سوريا إلى العراق، رغم ما استولى عليه التنظيم من مستودعات الجيش العراقيّ قرب مدينة الموصل. وظلت الأسعار دوماً في سوريا أقلّ منها في العراق، لتمكّن «داعش» من بناء شبكةٍ تغذيةٍ فعّالةٍ بالذخيرة كانت مستودعات قوات الأسد المنبع الأساسي لها، وفق طريقتين:



يرأس مكتب التسليح المركزي للتنظيم في سورية غازي الحاج حسن، المعروف بـ«أبو الحسن بارة» نسبةً إلى قريته البارة في جبل الزاوية في محافظة إدلب. يقارب أبو الحسن حدود الأربعين من العمر. كان قبل الثورة معلم مدرسة، واعتقل لمدةٍ وجيزةٍ لحيازته أقرصاً مدمجةً لأحد الشيوخ السلفيين. انخرط في العمل المسلح بعد اندلاع الثورة في كتائب شهداء سوريا بقيادة جمال معروف، لينتمي لاحقاً إلى جبهة النصرة ويتفرّغ لتهريب «المهاجرين» عبر الحدود إلى الأراضي السورية، ثم لينتقل إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام» فور إعلانها في الشهر الرابع من العام 2013.

عدّة حامل البندقية من الذخيرة (300 طلقة: 150 محشوة في المخازن و150 حرّة) الوحدة النارية النظرية لجندي المشاة في الجيوش النظامية، وتقترّب العدّة الفعلية التي يحملها كل من رماة الرشاش ورماة القاذف والقناصين مع الوحدات النارية الافتراضية لكل صنف من صنوف هذه الأسلحة، فإذا شُنّ التنظيم هجوماً على هدف كبير مثل مطار دير الزور العسكري، لمدة ثلاثة أيام، بمشاركة (500) مقاتل من مجموعات المشاة، يمكن تحديد استهلاك ونفقات «داعش» في هذا الهجوم من الذخيرة وفق ما يبيّن الجدول أدناه:

وحسب الجدول الذي أعدّ بناءً على فرضيات قريبة من الواقع، وحسب أسعار الذخيرة في نهاية العام الفائت، يبلغ مجموع تكاليف الذخيرة اللازمة للمشاة (970) ألف دولار أمريكي تقريباً. ويصعب تقدير نفقات ذخيرة السلاح الثقيل، مثل الدبابات والمدفعية وغيرها، لكن نظرة على أسعار ذخائر هذا السلاح تساعد في استكمال التصوّر عن نفقات «داعش» على الذخيرة؛ إذ يبلغ السعر الوسطي لقذيفة الدبابة (1300) دولار، وسعر قذيفة الرشاش الثقيل عيار 23 مم (10) دولار، فيما يرتفع سعر صاروخ الكونكورس المضاد للمدرعات إلى (16) ألف دولار.

إلى جانب الوساطة والتزكيات،

قد يؤدي نجاح أحد التجار في تلبية احتياجات «داعش» من صنف خاص من السلاح إلى صعوده واعتماده كخيار محتمل لتأمين بعض الطلبات الخاصة والكبيرة، كالنجاح الذي حققه التاجر (أ.ط.ش) في تأمين شحنات من الـ(T.N.T)، أو ما يعرف بـ(الكوارتز) بلغة السوق، وهي المادة المطلوبة بشدّة من جانب التنظيم لعمليات التفخيخ والتفجير. تألفت الشحنات من (40) ألف (نفاثة) اشتراها التنظيم بأكثر من (80) مليون دولار.

حمص وريف دمشق. ومن هناك تسلك شحنات الذخيرة طرقها عبر بادية الشام وصولاً إلى الرقة ودير الزور، ثم إلى ولايات «داعش» الأخرى في سوريا والعراق.

«داعش» وتجار السلاح

لا يفرض التنظيم البيعة على تجار السلاح المتقدمين للحصول على رخصة عمل، لكنه يشترط عليهم أن يكون المشتري الوحيد لأي من بضائعهم، تحت طائلة الموت. يمكن لتاجر أن يبيع تاجراً آخر (أكثر ملاءة في غالب الأحوال) شرط أن يكون المشتري النهائي هو مكاتب تسليح «داعش». ويسمح للتجار أيضاً بإقامة صلات مع وسطاء وشخصيات وضباط في جيش النظام لزوم عملهم. وبالطبع تتاح لهم حرية التنقل من وإلى الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم. وتلعب الوساطة والتزكيات الخاصة دورها في صعود تاجر بعينه، إذ يتدخل المسؤولون الأمنيون والعسكريون النافذون في تفضيل عرض من تاجر ما على عرض آخر في الصفقات الكبيرة والمستمرة التي يزمع مكتب التسليح المركزي -وقبله مكاتب تسليح الولايات- إبرامها. ففي محافظة دير الزور (ولاية الخير) لعبت العلاقة الوطيدة -وربما الشراكة السريّة- للتاجر (ص.ح.م) من مدينة الميادين مع شقيق أحد الأمنيين البارزين (ع.ع.ن) دورها في تفضيله لتنفيذ عدّة صفقات كبيرة، مما أسهم في نمو رأس ماله وصعود علاقته إلى مستويات أعلى في قيادة «داعش»، ليصبح واحداً من بين أكبر عشرة تجار سلاح يعملون لحساب التنظيم.

تقدير النفقات

للوصول إلى أرقام تقريبية حول استهلاك «داعش» من الذخيرة لا بدّ من اعتماد مفهوم الوحدة النارية، وهي الذخيرة اللازمة للمقاتل الواحد في يوم قتالي متوسّط الشدّة. وحسب التسليح المعتاد لمقاتلي «داعش» خلال المعارك، تطابق

1- **الغنائم:** تبدو كميات السلاح والذخيرة التي استولى عليها التنظيم من الجيش الحرّ والفصائل الأخرى مصدراً عارضاً -على ضخامته- بالمقارنة مع الغنائم التي أحرزها في سلسلة معاركه مع قوّات الأسد، وخاصّة في الفرقة (17) واللواء (93) ومطار الطبقة في الرقة، والفوج (121) في الحسكة، ومستودعات التسليح في تدمر، وجزء من مستودعات التسليح في دير الزور. ويصعب البتّ في بعض الوقائع التي حققت فيها «داعش» انتصارات سهلة وخاطفة على قوّات الأسد، إذ توحي بعض هذه الانتصارات بتعمّد النظام تسليم «داعش» ما يلزمها من ذخيرة وسلاح لشنّ مزيد من الهجمات والتمدد على حساب قوى الثورة. وتعدّ الهزيمة المفاجئة والسريعة التي ألحقتها «داعش» بالأسد في مدينة تدمر، في أيار من العام الماضي، المثال الأوضح على المواجهات المشبوهة بين الجانبين، والتي أدت، في ما أدت إليه، إلى حيازة «داعش» كميات كبيرة جداً من الذخيرة فاقت عن حاجاتها المرحلية، فأوقفت مكاتب التسليح الشراء، وأجلت طلبات ذخيرة وسلاح لمدة ثلاثة أشهر، بعد أن كانت قد اتّمقت عليها مع التجار في أوقات سابقة.

2- الشراء:

تأتي عمليات الشراء المباشر كمصدر رئيسي لسلاح وذخيرة «داعش». وبإهمال شحنات الذخيرة القادمة تهريباً من المناطق المحرّرة في حلب وإدلب على وجه الخصوص -نظراً لضآلتها- تبدو الشحنات القادمة من وحدات جيش الأسد المصدر الأهم لمستودعات التنظيم. ورغم المعارك المفتوحة بين الطرفين لم يتوقف ضباط برتب عالية في جيش الأسد عن بيع كميات من الذخيرة لتجار يعلم أولئك الضباط أنهم يعملون لحساب «داعش». وخاصّة في تشكيلات قوّات النظام المنتشرة في الأطراف الشرقية لمحافظة السويداء، وفي محيط بلدات ومدن القلمون الشرقي، إضافةً إلى بعض التشكيلات في محافظتي

نوع السلاح	عدد المقاتلين	الوحدة النارية (طلقة)	المستهلك لثلاثة أيام	ثمن المقدوف الواحد (دولار أمريكي)	النفقات (دولار أمريكي)
بندقية	340	300	306000	0.9	275400
رشاش (ب.ك.س)	92	500	138000	0.9	124200
قناصة	14	75	3150	1	3150
قاذف	54	7	1134	500	567000

الشاهد

رواية معتقل عن محكمة الميدان العسكرية ومحكمة مكافحة الإرهاب

■ نشوان الصالح

شاهدنا الطبيب ملازمٌ مجتهدٌ كان يقضي خدمته الإلزامية عندما اعتُقل وبعض الضباط في نهاية الشهر الثالث من 2011 بتهمة «مؤامرة بقصد ارتكاب أعمال إرهاب». وتنقل، خلال أكثر من ثلاث سنوات، بين الفروع الأمنية والقضاء العسكري وسجن صيدنايا. وعاصر استحضار النظام للمحكمة الميدانية بعد إلغاء قانون الطوارئ، واستحداث محكمة الإرهاب التي حكمت عليه بالسجن لمدة 15 عاماً.



صورة جوية لسجن صيدنايا

وأحكامها مبرمة غير قابلة للطعن أو للاستئناف. وقضاتها يأخذون بأقصى الأحكام، فيما البراءة أو الجرم الأعلى».

تبادل المعلومات

«كنا نلتقي مع سجناء البناء الأحمر أثناء اقتيادنا إلى المحاكمات في شاحنة برّاد، وتبادل أثناء الطريق الأسماء والتهمة لعل أحداً منا يخرج قبل الآخر ويطمئن أهله. ومن الأحاديث عرفنا مثلاً أن رئيس المحكمة الميدانية هو اللواء الشيخ جابر الخرفان، وأن محكمة ميدان أخرى تم إنشاؤها في فرع الشرطة العسكرية في القابون أيضاً، وأن الأولى تم نقلها إلى المربع الأمني في كفر سوستة. ومع مضي الأيام في صيدنايا استطلعنا اختراق بعض العناصر بالمال أكان واحد منهم فقط متعاطفاً معنا ويساعدنا بالمجان ليزودونا بالأخبار، حتى أن أحدهم هرب لنا راديو».

يتحدث الشاهد عن أشهر اعتقاله الأولى: «بعد شهرين من الجحيم في المخبرات الجوية تم عرضنا على النيابة العامة العسكرية التي أصدرت في حقنا مذكرة توقيف في سجن صيدنايا لصالح القضاء العسكري. وبعد 70 يوماً تم عرضنا على قاضي التحقيق العسكري الذي أمر بإحالتنا إلى المحكمة العسكرية. وبعد أكثر من أربعة أشهر كانت جلسة محاكمتنا الأولى».

أنشئت محكمة الميدان العسكرية بالمرسوم التشريعي 109/ لعام 1967، لتختص بالجرائم المرتكبة أثناء الحرب وفي العمليات العسكرية التي يقترها وزير الدفاع. ثم أضاف الأسد الأب إلى تخصصها أربع كلمات: «عند حدوث اضطرابات داخلية»، بالمرسوم التشريعي 32/ لعام 1980، لتختص بذلك بالمدينين أيضاً.

لم يأت أحد على ذكر المحكمة الميدانية في الأشهر الأولى للثورة. لكن شاهدنا يبين ظهورها لأول مرة في خريف 2011: «أثناء جلسات المحاكمة، وتحديدًا في أيلول، تم تحويل قسم من الضباط الموقوفين معنا في البناء الأبيض في سجن صيدنايا لصالح القضاء العسكري، إلى محكمة الميدان العسكرية. وتم نقلهم إلى البناء الأحمر الذي أصبح السجن العسكري الأول، في حين أصبح سجن تدمر هو العسكري الثاني، والبالوني هو الثالث. أمام المحكمة الميدانية لا يحق للمتهم توكيل محام، عكس القضاء العسكري».

ضباط المحاكم الميدانية:

- 1- اللواء الشيخ جابر الخرفان، مدير إدارة التعبئة ورئيس المحكمة الميدانية الأولى.
- 2- اللواء حيدر توفيق حيدر، مدير إدارة المساحة العسكرية ونائب رئيس المحكمة الميدانية الأولى.
- 3- العميد القاضي محمد حسن كنجو، رئيس النيابة

الأبيض لسجن صيدنايا، وتنتهي عند بزوغ الضوء بسماعنا وقع تكديس التوابيت. وبعد فترة استطعنا رؤية العناصر وهم يحملون التوابيت في شاحنة إنتر تأخذ الجثث إلى مكان مجهول».

محاكمة الشاهد

«بعد الجلسة الأولى كانت هناك سبع جلسات، ما بين جلسة استماع ادعاء ودفاع وجلسات استمهال. في كل جلسة كان يتم اقتيادنا مكبلين في شاحنة البراد إلى الشرطة العسكرية في القابون، وفي اليوم التالي إلى سجن البالوني في حمص، نُعرض في اليوم التالي على القاضي. ونعود بالعكس إلى البالوني ومن ثم الشرطة العسكرية ومنها إلى صيدنايا. خمسة أيام من الإذلال لنحضر جلسة محاكمة».

بعد تحويل رفاقنا إلى محكمة الميدان العسكرية بقي من مجموعتنا أربعة ضباط فقط ممن يحاكمون أمام القضاء العسكري. وعند جلسة الحكم، في خريف 2012، كان المقدم معاون رئيس المحكمة العسكرية قد انشق، فتأجل النطق بالحكم لمدة أربعين يوماً ريثما يعين بديل له. وحين ذهبنا إلى الجلسة المقررة تم تحويلنا إلى محكمة الإرهاب المشكلة حديثاً».

إثر اندلاع الثورة تم رفع حالة الطوارئ وإلغاء محكمة أمن الدولة العليا، بتاريخ 21 نيسان. وتمت الاستعاضة عن القانون المذكور وقضائه بقانون مكافحة الإرهاب وإنشاء محكمة «مكافحة الإرهاب» في تموز 2012، والتي يمكن اعتبارها استنساخاً لمحكمة أمن الدولة العليا الاستثنائية.

«كان مقر محكمة الإرهاب في القصر العدلي الجديد على أوتسترد المزة. وكان رئيسها، القاضي نزيه خير الله، يحاول إنصاف المتهمين. لكن النظام سرعان ما عين القاضي ميمون عز الدين بدلاً عنه، قبيل إخلاء سبيلنا بيوم واحد. أوقف عز الدين إخلاء السبيل ولم يتأخر في تجريمننا والحكم على كل منا بـ15 عاماً، بعد أن أصدر أحكام إعدام ومؤبدات على متهمين حوكموا قبلنا في الجلسة ذاتها. وحين تقدم محامونا بالطعون انزعج القاضي الجديد وأرجأ الجلسة لأكثر من ستة أشهر. لكن عفواً، هو الخامس من نوعه، شملنا بعد شهرين تقريباً، لنخرج بعد ثلاث سنوات وثلاثة أشهر من كل هذا الجحيم. لم يشمل العفو النقيب الذي يُعد قائد مجموعتنا، لكن ثوار الغوطة أخرجوه - هو وضباط آخرين - بصفقة تبادل بعد أربعة أشهر. وهم لا يزالون يقارعون النظام بدرعاً».

تقدر المنظمة السورية لحقوق الإنسان عدد المعتقلين المحالين إلى محاكم الميدان العسكرية بأكثر من سبعين ألف معتقل منذ بداية الثورة السورية وحتى نيسان 2014. وتشير الأرقام التي أوردتها تقارير حقوقية إلى أن أكثر من ثمانين ألف مواطن سوري تم تحويلهم إلى محكمة الإرهاب.



العسكرية العامة. وهو المسؤول عن جميع الإعدامات الميدانية العسكرية.

4- اللواء محمد رجب، قائد الشرطة العسكرية ورئيس المحكمة الميدانية الثانية.

5- العميد أديب سمندر، نائب رئيس المحكمة الميدانية الثانية ورئيس فرع الشرطة العسكرية الثانية بدمشق.

6- العميد جمال عباس، رئيس فرع التحقيق وقسم السجون بدمشق.

7- العميد أديب فنوع، من فرع الشرطة العسكرية بدمشق.

8- العميد سمير نظام، رئيس سجن صيدنايا العسكري.

محاكمات فردية وجماعية

«ضباط كثر كانوا معنا في البناء الأبيض تم تحويلهم إلى المحكمة الميدانية، بعضهم تم إعدامه وبعضهم خرج بعضو. ومنهم الملازم أول رعد حمدان من دير الزور الذي اعتقل بتهمة إضعاف الشعور القومي في بداية الثورة، وأخلى القضاء العسكري سبيله بعد شهرين تقريباً. ليعاود حاجز البانوراما في دير الزور اعتقاله في آب 2011 بتهمة محاولة الانشقاق، وتحويله إلى المحكمة الميدانية التي حكمت عليه بالسجن لخمس سنوات. وخرج بعد عام ونصف بعضو لينشق وينضم إلى الجيش الحر بدير الزور، لكن داعش قامت بتصفيته فور سيطرتها على المنطقة الشرقية».

وفضلاً عن الأفراد كانت هناك محاكمات لمجموعات كمجموعة الفرقة الثالثة، وهي في حدود 23 بين ضباط وصف ضابط ومجنّد، اعتقلوا بمقر الفرقة، في محاولة انشقاق جماعي، قبيل تحرّكها إلى دير الزور في آب 2011، وتراوحت أحكامهم من 7 إلى 12 عام سجن. ومجموعة اللواء 137 ومطار دير الزور العسكري، وهم في حدود 13 ضابطاً وصف ضابط. وأضح تلك المجموعات هي مجموعة الـ401، وسميت كذلك لأنها ضمت 401 أغلبيتهم طلاب ضباط من جميع المراحل في الكلية الحربية بحمص، قضى قسم كبير منهم في الفروع الأمنية وفي سجن صيدنايا تحت التعذيب».

تعذيب حتى الموت

«في بداية الأمر كان التعذيب بالخيزرانة أو بحرطوم المياه. ثم تطور ليصبح بقطعة من إطار سيارة مقصوفة بشكل طولي. ثم ظهر «الدكتور»، وهو أنبوب التمديدات الصحية البلاستيكي الأخضر، وتطور لاحقاً ليضعوا في داخله سيخ حديد. وحين لم يعد يشفي غليلهم استخدموا أنابيب المياه المعدنية، الأمر الذي يفسر حالات الموت الكثيرة تحت التعذيب».

من يمّت تحت التعذيب في الفروع الأمنية يتم تحويله إلى مشفى الـ601، وإلى مشفى تشرين العسكري لمن قضى تحت التعذيب في البناء الأحمر لسجن صيدنايا. كانوا يضعون الجثث بيننا حين يقتادونا إلى المحكمة أو إلى المشفى بغرض العلاج، وكنا نرى جثنا متفسخة في نظارة المشفى».

تنفيذ أحكام الإعدام

«في البداية لم تكن ندرك ما يجري إلى أن استرقنا النظر من ثقب في صفائح الحديد التي تغطي النوافذ، ثم تابعنا العملية التي كانت تتم مرة أو مرتين في الأسبوع. في البدايات كانت شاحنة براد تحضر المحكومين بالإعدام، ثم -مع ازدياد الأعداد- أصبحت حافلة. في يوم الإعدام يستنفر السجن وتنتشر عناصر ترتدي اللباس المدني على السور يراقبون النوافذ للتأكد من عدم رؤية المساجين لما يجري. تبدأ الإعدامات في الثالثة فجراً، في قبو البناء

قذائف الأسد دمّرت مصانع الشيخ نجار ولصومه يمنعون إعادة تشغيلها

■ م. أحمد العبدو

خلال عامين من وقوعها تحت سيطرة الجيش الحرّ -من آب 2012 إلى تموز-2014 تعرّضت مدينة الشيخ نجار الصناعية بحلب لأكثر من (500) غارة من طائرات الأسد، ولآلاف القذائف المدفعية والصاروخية، مما ألحق دماراً هائلاً بالمدينة الصناعية الأكبر في سوريا.



حسب مهندسين عملوا في لجان تقييم الأضرار التي شكّلتها إدارة مدينة الشيخ نجار الصناعية بعد سيطرة قوات الأسد عليها، بلغت نسبة الأضرار أو الدمار التي لحقت بالمدينة بأجزائها الثلاثة (60%) في مصانع الفئة الأولى و(25%) تقريباً في الفئتين الثانية والثالثة. وتضرّرت البنية التحتية للمدينة بنسب متفاوتة، إذ بلغت نسبة الدمار في المحطة الرئيسية لتحويل الطاقة (25% R1)، وتضرّرت المحطة (M1) بنسبة أكبر بعد سقوط صاروخ في موقعها، وخرجت شبكة الاتصالات الهاتفية عن الخدمة، وتعطلت شبكة إمداد المياه، وتضرّرت شبكة الطرق داخل المدينة بفعل البراميل والقذائف المتفجرة. وينقل أولئك المهندسون شهادات عن سرقات منشآت كبرى سلمت من القصف على أيدي ضباط وجنود وشبيحة الأسد المحليين (من بلدة تل شغيب القريبة من مطار النيرب على وجه الخصوص)، وعن إجبار المهندسين على تسجيل جرائم السرقة والتخريب على أنها من فعل «العصابات الإرهابية المسلحة». ولم تسلم من ذلك حتى منشآت الصناعيين المقربين من النظام.

تبعد مدينة الشيخ نجار الصناعية مسافة (15) كم شمال شرق مدينة حلب. وتقع على مساحة (4112) هكتاراً. ويمكنها أن تستوعب أكثر من (6) آلاف معمل، حسب مقاسمها الصناعية، إضافةً إلى مرفقات أخرى. وتعدّ صناعات النسيج والصناعات الغذائية والهندسية والكيمياوية أهمّ الصناعات في هذه المدينة. بلغ حجم الاستثمارات فيها (166) مليار ليرة سورية، أي ما يعادل (3.5) مليار دولار. وعمل في مصانعها، بشكل مباشر وغير مباشر، ما يزيد على (40) ألف عامل.

عند تأسيسها في العام 2004 قُسمت هذه المدينة إلى ثلاث فئات، الأولى للمعامل الصغيرة، والثانية للمتوسطة، والثالثة للكبيرة. وبلغ عدد المعامل المنتجة فيها قبل الثورة (1250) معملاً، لم يعاود منها العمل اليوم -وبعد عام ونصف من استعادة النظام السيطرة عليها- أكثر من (200) معمل وبالحدود الدنيا للإنتاج. وتحولت المدينة الصناعية إلى شبه مدينة سكنية يقطنها أكثر من (30) ألف نسمة معظمهم من النازحين، حرص بعض الصناعيين المقربين من النظام على استغلال ظروفهم فافتتح فارس الشهابي -على سبيل المثال- مدرسة صغيرة للأطفال النازحين في الأبنية التابعة لمعمله، أطلق عليها اسم «مدرسة الشهيد العقيد إياد حروفوش» تخليداً لذكرى ضابط في قوات الأسد قتل خلال معارك سيطرتها على المدينة.

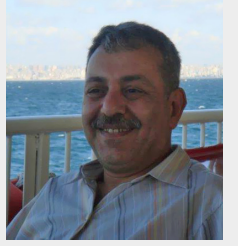
من سارقيها. وبدا مسؤولو حكومة الأسد عاجزين عن التصدي لظواهر السرقة المتفاقمة في الشيخ نجار، فلم تخفّ زيارة رئيس وزراء النظام إلى المدينة من هذه المظاهر، ولا زيارات غيره من الوزراء، الأمر الذي دفع رئيس غرفة صناعة حلب، فارس الشهابي، إلى الدعوة إلى إغلاق المدينة حمايةً لما تبقى من منشآت فيها، ف«المدينة الصناعية بحلب بحاجة لحكومة تقدرها وتحميها وتعرف كيف تشغلها» حسب قوله. وتكشف دعوة الشهابي تلك، وهو من أشد المتطرفين في تأييد نظام الأسد، عن مستويات فساد غير مسبوق، يستحيل معها نشوء بيئة عمل وصناعة من أي نوع، فيما تبدو محاولات بعض الصناعيين إعادة تشغيل منشآتهم ضرباً من العناد أو من مغالطة حكومة الأسد وتأكيد مزاعمها بعودة الحياة إلى مدينة الشيخ نجار الصناعية.

زاد العدد الإجمالي للمنشآت

الصناعية في حلب قبل الثورة على (38) ألف منشأة توزعت في (15) منطقة وتجمّعاً صناعياً في محيط المدينة وداخلها، كان أبرزها الشيخ نجار والشقيف والليرمون وكفر حمرة والعرقوب والزربة وجبرين. وقدرت أرقاماً رسمية عدد العاملين، بشكل مباشر وغير مباشر، في هذه المنشآت بنصف مليون.

وخلال عام ونصف من سيطرة قوات الأسد نشأت سوقٌ تُعرض فيها تجهيزات ومعدات وخطوط إنتاج كاملة للبيع، ليضطرّ كثيرٌ من الصناعيين إلى شراء ممتلكاتهم

لقاء مع أبي زيد



■ بكر صدقي



كان ذلك في صيف العام 2012، بعد دخول الجيش الحر مدينة حلب بنحو شهر.

جاءني اتصال من صديقي مجو، يطلب مني المساعدة في البحث عن اثنين من أقربائه ذهبوا إلى إزاز ولم يعودوا. اعتدت، في تلك الفترة والأشهر اللاحقة، على تلقي طلباتٍ من هذا النوع من معارف أو أصدقاء فيسبوكيين لم ألتق بهم، ظناً منهم بأن يدي طالبة، بما أنني معارضٌ عتيق. لم أكذب على أحدٍ منهم، فكنت أجيب في كل مرة بأنني لا أعرف أحداً من الجيش الحر، لكنني سأسأل من قد تكون لهم صلات. وهذا ما حصل مع مجو أيضاً. اتصلت بصديق لي من مارع، عاصمة لواء التوحيد بقيادة المرحوم عبد القادر الصالح، وطرحت عليه المشكلة. قال صديقي علي إنه موجودٌ في حلب ويستعد للسفر إلى مارع، واقترح علي أن نلتقي عند دوار الصاخور.

كانت الساعة نحو الثالثة بعد الظهر حين خرجت من الأشرافية. أخذت سرفيس خط الدائري الشمالي وبدأت رحلتي الأولى إلى القسم المحرر من مدينة حلب. انتشرت حواجز النظام بكثافة على طول الطريق، بدءاً من مفرق العوارض وصولاً إلى حي سليمان الحلبي. من عند دوار الجنديول انقطع أو توسرنا الدائري الشمالي بسواتر ترابية كبيرة، ودخلت حركة السير في أزقة الميدان الفرعية من غير مراعاة لاتجاهاتها النظامية. كان نظام المرور أول ما سقط من النظام في حلب، وقد اختفت شرطة المرور تماماً من شوارع المدينة كأنها تبخرت. مرّ السرفيس بسلاسة عبر الحواجز، لم نتعرض لتدقيق في الهويات أو أي منغصات أخرى، ووصلنا أخيراً إلى مشارف المنطقة المحررة. بين آخر حاجز للنظام في حي سليمان الحلبي وأول حاجز للجيش الحر عند دوار الصاخور مسافة لا تتجاوز مئة متر، موحشة ومنذرة بالمخاطر. السواتر الترابية صمّمت بما يسمح بمرور سيارة واحدة فقط. انتشر عند دوار الصاخور - تحت الجسر، مسلحون بمظهر أنيق، على

ويذكر عناوين كتب قرأها، مظهراً دهشته حين نجيبه عن سؤاله لنا عنها بأننا لم نقرأ تلك الكتب.

أخيراً تمكن علي من استغلال لحظة صمت، فذكره بأن لدي مشكلة جئت من أجلها. فشرحت له ملابس اختفاء الشخصين من كوباني مع سيارتهما. «هل أنت كردي؟» سألتني أبو زيد.

أجبتة بنعم، فراح يتحدث عن حزب العمال الكردستاني وعمالته المفترضة للنظام. ثم عرّج على النزعة الانفصالية لدى الكرد. «لن نسمح أبداً بتقسيم سوريا»، قال بنبرة مشبعة بالثقافة القومية للجيش العربي السوري. ختم خطابه المطول بالقول: «لا نريد الآن فتح معركة جانبية مع البي كي كي. ولكن سيأتي يوم الصدام معهم عاجلاً أو آجلاً».

أخذ مني اسمي الشخصين المفقودين ووعده خيراً. عرفت أنه سيرمي بالورقة، بعد مغادرتنا، في سلة المهملات. فهو على الأرجح لا سلطة له على جماعة إزاز. وحتى لو كان يموون عليهم، فهو لن يطالب بكرديين من كوباني.

في طريق العودة مررت، عند المدخل الشرقي للشيخ مقصود على سكة الحديد، بحاجز كبير يرفرف فوقه علم حزب العمال الكردستاني.

في مسافة لا تتجاوز الكيلومتر الواحد مررت بثلاث سلطات عسكرية مختلفة. تم تقسيم دولة حلب إلى ثلاث دويلات منذ صيف العام 2012.

أكتافهم شعار واسم لواء الفتح، يوقفون السيارات ويدققون في الهويات مع السؤال عن وجهة الرحلة.

وجدت علي بانتظاري. اصطحبني فوراً إلى مقر قيادة اللواء قائلاً: «شباب الفتح كويسين. هلق منلتقي مع قائدهم وتطرح عليه مشكلتك». كان المقر المقصود مركزاً من مراكز خدمة شركة سيريتل للاتصالات الخليوية. في الصدر مكتب قائد اللواء، علّق على الحائط وراءه علماً كبيراً بالأخضر والأبيض والأسود. هناك مسلحون جالسون على مقاعد، وآخرون واقفون يدخنون ويتحدثون. كان المقدم أبو زيد مشغولاً برجل جاء مشتكياً يطالب بشيء له تمت مصادرتة من قبل المسلحين في الحي. وعده أبو زيد خيراً وصرفه، ثم جاء إلينا حيث جلسنا على كراس في إحدى زوايا القاعة الغارقة في الفوضى.

بدا لي المقدم حاكماً عسكرياً في منطقتة أكثر من كونه ثائراً في حالة حرب، يصغي إلى المدنيين من سكان الحي الذين يأتون إليه طلباً لحل مشكلة أو رفع مظلمة. هو يعرف رفيقي علي وبينهما مشروع انهمكا في الحديث عنه بحيوية، بعدما قدمني إليه. خلاصة المشروع أن المقدم يريد أن يصدر مجلةً ناطقةً باسم اللواء، ويريد من علي أن يشرف عليها. نبرته سلطوية كما ينبغي لضابط في الجيش السوري. يتحدث بلا توقف، حريص على استعراض ثقافته أمام ضيفه المثقفين، يزين خطابه المديد بأبيات من الشعر العربي الكلاسيكي من محفوظاته،



المشروع الإيراني أكبر من كل الطوائف في سورية

■ أحمد عيشة

لا يمكنها بأي شكل أن تكون لوحدها قاعدةً لنشر وتسييد المذهب والأفكار «الثورية». ومن هنا تتضح نوايا سلطة الملاهي تجاه أبناء الطوائف الأخرى، وأولها الطائفة العلوية التي ما كانت يوماً على تقارب مذهبيٍّ معها وإنما جمعتهما سياسة الأسد الطائفية التي تلقفها الملاهي. الأمر الذي يهدد مصير الطائفة العلوية أولاً بفرض التشيخ عليها وإخضاعها لدورات «استتابية» لا تختلف كثيراً عما تقوم به دولة «الخلافة» في العراق والشام تجاه أبناء الطائفة السنية، لأن الدولتين تعتمدان أساساً «الجماعة» معياراً للموقف. أما في ما يخصّ المسيحيين الذين تتدنّع روسيا القيصر بحمايتهم بذرائع مختلفة وغاية واحدة هي الاشتراك مع الإيراني في حرب التطهير والتجهير، وتحويل سورية إلى بلد أقلييات تحتمي بدول خارجية؛ فكلنا نرى مصير وحياة المسيحيين في إيران، والقيود الكبيرة المفروضة عليهم، والتي تشبه كثيراً قيود وموانع دولة البغدادي، وصولاً إلى تهجير غالبيتهم نحو البلدان الأوروبية والأمريكية.

يؤسس السلوك اليوميّ للإيرانيين والروس في سورية، المحمل بالموت لعموم السوريين وخاصةً السنّة منهم، البيئة المناسبة لليأس ولظهور الأفكار المتشددة على الطرف الآخر، بعد قتل روح التمرد التي دفعت السوريين إلى الثورة على أكثر الأنظمة استبداداً، السلوك الذي يمهّد للابتلاع الكامل لهوية وجغرافية السوريين. وليست من باب السخرية صرخة أحد الرجال في قرية من الريف الشمالي منادياً الموتى: «نيالكم ما عبتشوفوا الصواريخ الروسية ولا العمامات الإيرانية».

إن التنوع الديني والقومي في سورية يمكن أن يتطور ويلعب دوراً إيجابياً وحافزاً للتقدم والمنافسة في إطار الأهداف التي نادى واستشهد من أجلها مئات الأثوف واعتقل في سبيلها الكثير، وهي الحرية والكرامة اللتان تكفلان تماماً الاختلاف بكل أشكاله. وتتطلب مصلحتنا من جميعاً وعي المشروع الإيراني وداعمه الروسي، والذي لم يعد دور النظام فيه أكثر من الغطاء أو الممر لتدميرنا جميعاً وابتلاعنا في نموذج قهري يصبح من الصعب تجاوزه.

لم يعد ترفاً أو استشرافاً إن قلنا إن المشروع الإيراني صار أكبر من الأسد، وإنه يستهدف الوطن بكل طوائفه، ولكن يبقى أن الخلاص من النظام هو السبيل الوحيد والمقدمة الضرورية لنيل حرية البلاد والعباد.

لم يعد خافياً على أحد دخول إيران «الثورة» بشكل علنيٍّ ومباشر في الحرب على الشعب السوري، وخلفها النظام الطائفي، لأهدافٍ إستراتيجيةٍ قوميةٍ ومذهبيةٍ. مسخرةً الجزء الكبير من إمكانيات الدولة الإيرانية الكبيرة لخدمة مشاريعها التوسعية وفق روح «ثورتها» التي اعتمدت، منذ أيامها الأولى، فكرة تصدير العقيدة باسم تصدير الثورة، والتي يقصد بها نشر ثقافة التشيخ وفق الرؤية الفارسية، والتي من أبعدياتها كره الآخر وتفتيت المجتمعات العربية ذات التركيبة السكانية المتنوعة قومياً ومذهبياً، والتي تعاني من هشاشة في تلاحمها ناتجة عن عسف السلطات وعنادها للحريات إلى درجة أوصلت مجتمعاتها إلى حالة ضعف كبيرة تجعلها عرضةً للانحيار عند أول صدمة، بعد أن دمّرت الحياة السياسية فيها.

تعود علاقات النظام السوري الطائفي مع نظام الولي الفقيه إلى أوائل ثمانينات القرن الماضي، عندما وقف حافظ الأسد إلى جانب إيران في الحرب ضد العراق. لتتطور هذه العلاقة، ذات الجذور الطائفية والمصلحية، وصولاً إلى يومنا عندما يجري ابتلاع الوطن السوري بطوائفه كلها وأولها الطائفة العلوية، رغم ظاهرية قيادتها للأعمال الإجرامية ضد أكثرية الشعب السوري وهم العرب السنّة. وما يدور اليوم من عمليات عسكرية في سورية عموماً، وفي الريف الشمالي لحلب خصوصاً، ليس أكثر من تجلٍ وتعبير عن تلك العقلية التدميرية في صلب «الثورة» الإيرانية. فقد حشدت قوات من بلدان مختلفة، تحت إشراف الحرس الثوري (القوة التنفيذية لنشر أفكار «الثورة»)، لا يجمعهم سوى التمدد والعدائية تجاه المختلفين عنهم، يدعمهم بالطبع الطيران الروسي، تحت ذريعة فكّ الحصار عن بلدين لم تبق لهما هوية سوى أنهما شيعيتان، ليقوموا بعملية تهجير كاملة لأكثر من خمس عشرة قرية وبلدة، وتهجير لكامل الريف الشمالي بدءاً من جوار مدينة حلب وحتى قرب الحدود التركية. فالتزواج الروسي الإيراني عماده العداء للعرب السنّة وفق قواعد اتفاق وصراع، ونزع الهويات الوطنية عن مكونات السوريين هو أولى الخطوات التي تسهل تماماً تحقيق أهداف «الثورة» المذهبية وتروى ظمناً الروس إلى حماية الأقلييات.

لا تشكل الأقلييات القومية والمذهبية المختلفة في سورية أكثر من 35% من سكانها، ولا تصل نسبة السوريين الشيعة إلى أكثر من 1.5%، متوزعين في أماكن مختلفة على الجغرافية،

صُناع السلام يتباحثون بينما يدفع أطفال حلب ثمن الحرب في سوريا

لويزا فلوك وهبة دليواتي في كلس
التركية وريتشارد سبنسر محرر
شؤون الشرق الأوسط
ديلي تلغراف / 13 شباط
ترجمة مأمون حليبي



المتمرّدون في حلب يُهاجمون الآن من قوّات الأسد في الجنوب، ومن المتمرّدين الأكراد في الغرب، ومن تنظيم الدولة الإسلامية في الشرق.

مضنيّة من مدينة حمص، الواقعة تحت سيطرة النظام، ألقى القبض على جورج وُضرب من قبل حرس الحدود التركيّ. وبعد أن أعادوه إلى الحرب التي كان قد تركها للتوّ، أطلقوا النار على ساقه من على مسافة 15 متراً. الأسبوع الماضي أطلق حرس الحدود النار أيضاً على فتاة بينما كانت هاربةً مع أفراد عائلتها من القتال. حملها أفراد العائلة عائدين بها من أجل دفنها، وهي ملفوفةً بنفس البطانية التي كانت تحملها لتبقيها دافئةً في الليل. إنها لمفارقةً أن هذه الإصابات قد تصادفت مع محادثات السلام في وقت أسبق من هذا الشهر. يقول عصام، وهو أحد عمال الإنقاذ: «بعد التدخل الروسيّ تغيّر مستوى الدمار بشكل كليّ، وهناك قرى وضواحي بأكملها خاليةً من السكان بسبب الضربات الجوية». الأسبوع الماضي جرح عصام عندما أصابت إحدى الضربات منزلاً لأحد المدنيين. تبعته ضربة ثانيةً على بعد أمتار عن فريق الإنقاذ. «كان على زملائي أن يحضروا لإخراجه من بين الركام، أما الناس الذين كانوا بجواري فقد كانوا موتى».

إن أخذنا في الاعتبار الفشل المتوقع لوقف إطلاق النار وللجولة المقبلة من محادثات جنيف للسلام، المقرّر أن تبدأ في 25 شباط، فإن السؤال المطروح هو ما الذي سيفعله الداعمون الغربيون والخليجيون بعد ذلك؟

جوية روسية، وهذا ما حصل أيضاً مع فؤاد أصيل، 24 عاماً، الذي فقد ساقه. في المشفى أيضاً مراهقٌ يعتني بأخيه الأصغر، الذي كان ممدداً وهو يتألم من ساقه المهشمتين بفعل أحد صواريخ النظام بينما كان يحاول الهروب من مدينة الباب إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة المتمرّدين. «خالجنا الظن أن الجحيم موجودٌ في ذلك المكان»، قال الفتى، رافضاً التصريح باسمه حرصاً على سلامة أفراد العائلة الذين لا زالوا يعيشون في ظل حكم داعش. «كانت الحياة فظيعةً بالنسبة إلينا جميعاً، لكن أخي الصغير هو من عانى أكثر. كان يحب أن يتعلم وهم، ببساطة، رفضوا السماح له بذلك». في جناح آخر تمددت شيماء، 5 أعوام، إحدى عينيها غائبةً بالكامل والعين الأخرى بلا بصر. أخاها البالغ 12 عاماً كان ميتاً. كانت ميليشيا YPG هي من ابتلاها بالعمى وقتل أخاها بعد أن انهالوا بوابل من الرصاص على الميكروباس الذي كانت العائلة تستقله في سعيها إلى الفرار من حلب. كان أفراد هذه الميليشيا يحاولون قطع أحد خطوط إمداد المتمرّدين. «لم تشاهد بلدها أبداً وقت السلم، والآن لن تشاهد أيّ شيء مرة ثانية»، قال والدها. «عسى أن يحميها الله، إنها آخر من تبقى لنا». بعد ذلك، لدينا الرجل الذي أطلق حرس الحدود التركيّ عليه النار بينما كان يحاول الهروب من الكارثة التي تجتاح بلده. فبعد رحلة

في وقت كانت القوى العظمى تجري فيه مباحثات سلام في قاعاتٍ مذهبةٍ كان أطفال سوريا يداوون جراحاتهم. أجنحة أحد المشايخ الواقعة على حدود البلاد مع تركيا كانت تغصّ بضحايا آخر موجةٍ من موجات القتال حول حلب المحاصرة - ستالينغراد سوريا. من الجائز أن الولايات المتحدة وروسيا قد اتفقتا على وقف إطلاق النار، لكن ما من إشارة تدل على ذلك هنا.

ضحيا كلّ المشاركين في الحرب يتمددون في أجنحة المشفى: ضحايا النظام والطائرات الروسية وتنظيم الدولة والمليشيات الكردية، وحتى ضحايا حرس الحدود الأتراك. يُظهر طابور المهاجمين هذا مدى الحصار الذي تعاني منه الأراضي الخاضعة لسيطرة المتمرّدين في حلب وريفها الشماليّ الممتد إلى الحدود التركية. إنها أراضي «المتمرّدين المعتدلين»، الـ70000 مقاتل الذين ظنّ ديفيد كامبيرون أنه بالإمكان تحويلهم إلى جيشٍ يقاتل داعش، لكنهم الآن يُسحقون بهجماتٍ كاسحةٍ من كل الأطراف.

كانت عفاف، 13 عاماً، بين أولئك الممددين في أجنحة المشفى. كانت الشظايا قد اخترقت جسدها، لكن جدتها تسميها «البنيت المحظوظة». فقد تعرّضت جماعم إخوانها لكسور، ووالدها في العناية المشددة، ويحوم شيخ الموت فوقهم جميعاً. تعرّضت عفاف للإصابة بفعل ضربةٍ

روسيا والثورة السورية

من دعم القاتل إلى شريك في القتل

■ محمد عثمان

يقدم هيثم المالح، مسؤول اللجنة القانونية في الائتلاف الوطني، هذا الكتاب الذي ألفه الصحفي السوري عمار ياسر وهو صدر حديثاً جداً عن مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ونشرته دار عمّار في عمّان بالأردن.

البوكمال (3)، معرة النعمان (3)، بنين، الزباري، طريق السد بدرعا، سمردا، اعزاز (3)، بنش، أريحا، كفرطنا، جسرين، زمكا، مرج الزاوية وعين الغزال بريف اللاذقية، حمورية (2)، القصابية، بوز الخربة، معارة النعسان، مسكنة، جسر الشغور، مدينة إدلب، قرية بزينة، باداما، جرجان، معرة حرمة. ومن الواضح، بتثبيت مواقع هذه المدن والبلدات على الخريطة، أن معظمها يقع خارج الأراضي التي تسيطر عليها داعش، رغم أن المجازر مرفوضة في كل مكان بالطبع، في مناطق سيطرة التنظيم وفي سواها. كما أنه من المعروف أن الغارات الروسية اشتدت في العام 2016، الذي لا يدخل ضمن هذا التوثيق، وأدت إلى تدمير عددٍ من المرافق الحيوية شديدة الأهمية للسكان. ففي يوم 15 شباط الجاري وحده تعرضت 3 مستشفيات في شمال البلاد للهجوم الجوي، أحدها تابع لمنظمة «أطباء بلا حدود» التي صرحت رئيستها من جنيف: «أصبح اليوم، في سوريا، غير الطبيعي طبيعياً وغير المقبول مقبولاً».

السوريين الثائرين وعن إرادة المجتمع الدولي. أعلنت وزارة الدفاع الروسية، في 30 أيلول 2015، عن البدء بتنفيذ ضربات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سورية. ولكن ما تبين بسرعة هو أن هذه الغارات طالت أولاً مواقع للجيش الحر، ثم أخذت باستهداف البنية التحتية للمناطق المحررة (مشاف، مدارس، أسواق، شاحنات نقل الوقود والأغذية...)، ولم توجه قذائفها نحو داعش إلا بنسبة قليلة، كما بات معروفاً للجميع في سورية وفي العالم. فقد أكدت الخارجية الأمريكية -سواها من كبار المسؤولين الغربيين- أن الضربات الروسية استهدفت أساساً قوات المعارضة السورية المعتدلة، وأنها بذلك تخدم تنظيم داعش الذي نال قدراً أقل بكثير من هذه الضربات. وتماشياً مع الهدف الحقوقي للكتاب يوثق مؤلفه المجازر التي ارتكبتها الطائرات الروسية في حق السكان المدنيين، منذ بدء عملياتها في سورية وحتى نهاية عام 2015.

وباستعراض سريع يتبين أن هذه المجازر طالت: تليسة (2)، أزعفران، إحسم، معصران، خان شيخون، تيرمعلت، الغنطو، بشرفة، سمرين، تل حديا، السلطامنة، دوما (3)، القريتين (2)، أحياء في مدينة حلب (مراراً).

كان عام 1956 نقطة التحول الحقيقي في العلاقات السورية السوفياتية، إذ بدأ الاتحاد السوفياتي -وقتها- بمساعدة سوريا اقتصادياً وفنياً وتدفع إليها السلاح من المعسكر الشرقي. وتعمقت هذه العلاقات مع وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963، ولا سيما بعد الانقلاب الداخلي عام 1966 وتسلم ثلثه من يساريي البعث الحكم، وصولاً إلى انقلاب حافظ الأسد عام 1970. وفي عهده توسعت العلاقات لتشمل قطاعات الثقافة والتعليم والاقتصاد، فضلاً عن القطاع العسكري الأبرز. أما عند توريث ابنه فقد كانت العلاقات مع روسيا، وريثة الاتحاد السوفياتي، فاترة حتى أخذت بالتحسن بعد زيارة بشار الأسد إلى موسكو عام 2005، بدءاً بإسقاط 73% من الديون السورية وتوقيع عددٍ من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية، وصولاً إلى موافقة روسيا على بيع سورية أنظمة صواريخ جو دفاعية رغم المعارضة الأمريكية والإسرائيلية.

ومع اندلاع الثورة السورية كانت روسيا من أبرز داعمي نظام الأسد، فقدّمت الأسلحة والأجهزة لقواته، فضلاً عن الخبراء والمشرفين العسكريين والمساهمة في وضع الخطط. كما وقعت عقداً للتزويد عن النفط والغاز في المياه السورية في شواطئ طرطوس. واستندت روسيا (والصين) إلى مقعدها الدائم في مجلس الأمن لمنع تمرير أي قرار يدين جرائم الأسد ولو بلهجة مخففة. وبعد الحديث عن ضربة أميركية للنظام، إثر استخدامه السلاح الكيماوي في غوطة دمشق الشرقية، تلقت روسيا لحظة مناسبة من التلكؤ الدولي وتدخلت لإنقاذ الأسد بمبادرة تقضي بتسليم أسلحته الكيماوية وتدميرها. وأخيراً، وعندما وجدت موسكو حليفها الضعيف يتهاوى أمام ضربات معارضيها، تدخلت بشكل مباشر لحمايته رغماً عن إرادة



الخولي وميرزت عبود



من مناسبة ما أواخر سبعينات القرن الماضي التقطت هذه الصورة لحافظ الأسد يلاطف الطفلة الطليعية ميرزت عبود. وراء الأسد، في الصف الثاني إلى اليسار، يبدو اللواء محمد الخولي مؤسس المخابرات الجوية ورئيسها بين عامي (1970-1987)، ضاحكاً ومهتماً بدمائة القائد وخجل الطفلة التي ستغدو بعد عشر سنوات، أو أكثر بقليل، زوجته الثانية.

لا تتوافر معطيات كافية عن هذا الزواج، لكن ربما تكون مهنة الأب كامل عبود كضابط طيار قد أتاحت لـ«زميله» رئيسه في السلك محمد الخولي (المولود في العام 1937) تعارفاً أفضل وفرصةً للوقوع في حب ميرزت (المولودة عام 1967). فحسبما كتبت أثناء مرض والدها قبل أشهر، على صفحتها الشخصية Mirzat Abboud في موقع فيسبوك، أحببت ميرزت الخولي لأنه طيار مثل أبيها وارتدى البزة الزرقاء ذاتها. جاء هذا التعليق عن حب الخولي عارضاً ومشتقاً من حب الأب الذي كان عظيماً في نظر ابنته رغم أنه لم يحرز الكثير من النجاح في حياته: «هاد البابا انسان خلاني أعرف شو يعني حافظ الأسد وشو يعني الوفاء لبشار الأسد».

وسوى صور معدودة تنشرها على صفحتها، وغالباً خلف أو جانب حافظ الأسد، لا يظهر للخولي ظل في حياة زوجته على فيسبوك. ربما احتراماً لخصوصية موقعه، السابق كأحد أركان الأسد الأب، والحالي كمستشار رفيع المستوى للأسد الابن في شؤون الطائفة والأمن والبطش. أو قد يكون غياب الظل محاولة تجاوز ما لأسر هذا الزوج الشيخ وفكاً من قيده، فتستثنيه كمنبع فخر وتخص

أبها بذلك: «مع والدي فقط.. تأخذني العزة بالنفس»، «ليتني بقيت صغيرة حتى لا أغرق إلا في حضنك». ولكن ميرزت لن تمضي بعيداً عن الخولي في كل الأحوال، فما يزال الرجل صانعها وولي نعمتها، فمن أمواله أسست سلسلة مطاعم جيميناي الضخمة، ومنها أيضاً تملك قصوراً وعقارات في الساحل ودمشق. وبصيته الذائع حازت عدة تعريفات؛ فهي رئيسة «فريق شباب دمشق التطوعي»، ورئيسة «جمعية بنا لرعاية المكفوفين»، ومديرة «مكتب إغاثة دمشق». ومن مناصبها الثلاثة حققت وتحقق المزيد من الأرباح، اختلاصاً من سيل المال الحكومي والإيراني المغذي لهكذا نشاطات، حسبما تلمح دوماً مجموعات منافسة. تمثل ميرزت عبود أنموذج الجيل الأول من أبناء الضباط الريفيين الذين ولدوا في دمشق، وأشبعوا تربية في منظمات البعث، كالطلائع والشبيبة واتحاد الطلبة، واعتادوا المدينة دون أن ينقص انتماءهم إلى الجذر في جبال الساحل. ونجحت عوامل عدة في ترسيخ ما ورثوه عن آبائهم من مشاعر العرفان بالجميل والولاء لحافظ الأسد ومن العصبية الطائفية التي لم تخف من غلاظتها عقوداً من الاندماج الظاهري بالمدينة، قبل أن تندلع الثورة وتنقسم عرى هذا الاندماج.

أبها بذلك: «مع والدي فقط.. تأخذني العزة بالنفس»، «ليتني بقيت صغيرة حتى لا أغرق إلا في حضنك».

ولكن ميرزت لن تمضي بعيداً عن الخولي في كل الأحوال، فما يزال الرجل صانعها وولي نعمتها، فمن أمواله أسست سلسلة مطاعم جيميناي الضخمة، ومنها أيضاً تملك قصوراً وعقارات في الساحل ودمشق. وبصيته الذائع حازت عدة تعريفات؛ فهي رئيسة «فريق شباب دمشق التطوعي»، ورئيسة «جمعية بنا لرعاية المكفوفين»، ومديرة «مكتب إغاثة دمشق». ومن مناصبها الثلاثة حققت وتحقق المزيد من الأرباح، اختلاصاً من سيل المال



مجلة عين المدينة نصف شهرية سياسية متنوعة مستقلة

3ayn-almadina.com
info@3ayn-almadina.com

@3aynAlmadina

/3aynAlmadina

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.



من الغوطة الشرقية - عدسة رامي الشامي